

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي: 50 مليار ريال استثمارات القطاع حتى 2014

الرياض - مروان النمر

«التحول إلى مجتمع معلوماتي واقتصاد رقمي لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل»؛ هذه هي الملامح الرئيسية لستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية.

الوزير محمد جميل بن أحمد ملا يشرح لـ «الاقتصاد والأعمال» ما تحقق على مستوى تنمية القطاع والنتائج المحققة على صعيد حجم الاستثمار والمشاريع في شبكات الهاتف النقال، شبكات الهاتف الثابت، التنمية المعلوماتية، الإنترنت و«النطاق العريض» Broadband.



الوزير محمد جميل بن أحمد ملا

تزداد وتيرة النمو في خدمات النطاق العريض مع فتح المنافسة في مجال الاتصالات الثابتة، وقيام الشركات المرخصة الجديدة بنشر شبكاتها وإطلاق خدماتها تجارياً. ولفت إلى أن خطوط المشتركين الرقمية (DSL) تمثل نحو 75 في المئة من مجموع مشتركى النطاق العريض.

7.7 ملايين مستخدم للإنترنت

بالنسبة لخدمات الإنترنت، «نمت تقديرات عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة من نحو مليون مستخدم العام 2001 إلى نحو 7.7 ملايين مستخدم في نهاية العام 2008 (بمتوسط نمو قدره 34 في المئة سنوياً). وتقدر نسبة انتشار الإنترنت في نهاية العام 2008 بـ 31 في المئة من السكان، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 23.5 في المئة، ومتوسط الدول العربية المقدر بـ 14 في المئة، ومتوسط الدول النامية بواقع 13 في المئة». معيداً أسباب النمو المتزايد إلى «زيادة الوعي بفوائد الإنترنت، والنمو في خدمات النطاق العريض، والانخفاض في أسعار أجهزة الحاسب وخدمات الاتصالات والإنترنت».

ووفقاً لآخر تقرير صدر في شهر مارس 2009 من الاتحاد الدولي للاتصالات لقياس مؤشر تطور الاتصالات وتقنية المعلومات (ICT Development Index)، فإن المملكة قد تقدمت من المرتبة 73 في العام 2002 إلى المرتبة

الانتشار لتصل إلى 144 في المئة (36 مليون مشترك) في نهاية العام 2008 مقابل 12 في المئة فقط (2.5 مليون مشترك) العام 2001، وذلك بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 46 في المئة. أما في الاتصالات الثابتة فوصل عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في نهاية العام 2008 إلى أكثر من 4.1 ملايين خط، منها نحو 3 ملايين خط سكني، أي ما يمثل 73 في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت بالنسبة للمساكن نحو 68.4 في المئة».

وعن خدمات النطاق العريض، يتابع ملا: «نما عدد المشتركين من أقل من 64 ألفاً العام 2005 إلى أكثر من 1.33 مليون مشترك في نهاية العام 2008، وبلغ متوسط النمو السنوي التراكمي أكثر من 175 في المئة سنوياً خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ويعد هذا تحسناً كبيراً وسريعاً في توفر توصيلات النطاق العريض، إذ وصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض بالنسبة للسكان إلى نحو 5.3 في المئة. كما بلغت نسبة انتشار النطاق العريض للمساكن في المملكة نحو 23 في المئة في نهاية العام 2008، ويمثل ذلك نمواً بمقدار الضعف تقريباً عن العام 2007».

ولكن على الرغم من هذا النمو الكبير، يعتبر الوزير ملا أنه «ما زالت هناك فرص نمو جيدة في مجال نشر خدمات النطاق العريض في المملكة خلال السنوات المقبلة؛ إذ يتوقع أن

«تواصل حكومة المملكة العربية السعودية تنفيذ برنامجها الرامي إلى تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ضمن سياستها الاستراتيجية في تحرير الاقتصاد، وإجراء إصلاحات هيكلية في القطاعات المختلفة. وتم تحقيق الكثير من الخطوات في هذا المجال؛ إذ تم وضع الأنظمة المطلوبة لتنظيم القطاع، وفتح باب المنافسة في مجال إنشاء البنية التحتية لشبكات الاتصالات في جميع مناطق المملكة، وتقديم خدمات الاتصالات المتنقلة، والمعطيات، والاتصالات الثابتة بأنواعها وغيرها من الخدمات، وإصدار التراخيص اللازمة لتحقيق ذلك». ويضيف الوزير ملا: «كما اتخذت خطوات عدة لتحفيز استخدام الإنترنت وزيادة معدلات انتشار خدمات النطاق العريض. وإرتفع عدد شركات النقال العاملة في القطاع إلى ثلاثة، وشركات الهاتف الثابت إلى أربعة».

أرقام ووردية

ويشرح الوزير ملا الإنجازات المحققة فيقول: «في الاتصالات المتنقلة، شهدنا تطورات على صعيد الانتشار ونوعية الخدمات وأسعارها. وكانت للمنافسة في السوق آثار إيجابية تمثلت في تعدد خيارات الخدمة وتحسن جودتها وانخفاض أسعارها. ونتج عن ذلك سرعة انتشارها وزيادة أعداد المشتركين، حيث ارتفعت نسبة

سوق الاتصالات في المملكة تتمتع بعدد من المزايا الجاذبة، بالإضافة إلى قوة القطاع الذي يعد الأكبر في العالم العربي من حيث حجم الإنفاق على خدمات الاتصالات، الذي بلغ نحو 49 مليار ريال العام 2008، وهو ما يعتبر من أعلى المستويات في الدول العربية. ومن المتوقع أن يشهد قطاع الاتصالات في المملكة معدلات نمو حقيقية من حيث عدد المشتركين والإيرادات في معظم المجالات خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

تدفق الأموال الأجنبية

لا يعتقد الوزير صلاً أن الاستثمار الخارجي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة سيتأثر بالأزمة؛ نظراً لأن هناك فرصاً ناتجة عن التراخيص التي تم إصدارها للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للمشاركة في بناء وتشغيل وصيانة شبكات الاتصالات وتقديم خدماتها، وكما أشرت سابقاً، فقد بلغ عدد التراخيص التي أصدرتها الهيئة حتى تاريخه 300 ترخيص، إضافة إلى مشاريع التعاملات الإلكترونية المخصص لها 3 مليارات ريال؛ والفرص المتاحة في مجال التعليم والتدريب المتخصص، وبيع المنتجات والخدمات، والصيانة والمساندة وتطوير البرمجيات والتطبيقات، وغير ذلك من المجالات الاستثمارية.

التركيز على الـ Broadband

وبلغت الوزير صلاً إلى أن «عملية التحديث للتشريعات المتعلقة بقطاع الاتصالات والمعلوماتية أمر تمليه الظروف والمستجدات في الأسواق والتقنيات، إذ من المعروف أن تقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات تتطوران بشكل سريع ومتلاحق ويجب متابعتها باستمرار وتحديث الأنظمة واللوائح بما يتماشى مع هذا التطور».

ويختم بالعودة إلى الأرقام، ولاسيما في مجال «النطاق العريض» الذي يعتبره أكثر المجالات المرشحة للنمو مستقبلاً، حيث يشير إلى «نمو عدد المشتركين في خدمات النطاق العريض (أو الإنترنت السريع) من أقل من 64 ألفاً العام 2005 إلى أكثر من 1.33 مليون مشترك في نهاية العام 2008، أي أن عدد مشتركى النطاق العريض تضاعف أكثر من 20 مرة في أقل من 3 سنوات».

نسب انتشار خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة والإنترنت والنطاق العريض في السعودية



55 على مستوى العالم في نهاية العام 2007. «ومن المتوقع أن يكون ترتيب السعودية قد تحسن أكثر حالياً مع النمو الكبير في خدمات النطاق العريض وزيادة في عدد مستخدمي الإنترنت التي تحققت خلال العام 2008؛ كما يؤكد الوزير صلاً، علماً أن المنتدى الاقتصادي الدولي أصدر في نهاية مارس 2009 أيضاً التقرير العالمي لتقنية المعلومات للعام 2008 / 2009 حيث تم تصنيف المملكة في المرتبة 40 بين 134 دولة.

خريطة الاستثمار

في ما يتعلق بحجم وتطور الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ينوه الوزير صلاً بأن «القطاع الخاص يسهم بشكل مباشر في جميع المشاريع الكبيرة والصغيرة لقطاع الاتصالات، ففي الوقت الذي تقوم الشركات الكبيرة (مقدمة الخدمة) باستثمار مليارات الريالات في بناء وتحديث البنى التحتية لشبكاتهما، تقوم الشركات الصغيرة باستثمارات جيدة في مجال الخدمات الصوتية وخدمات البيانات ذات القيمة المضافة. وتسعى شركات الاتصالات القائمة والمرخص لها حديثاً بتبني مشاريع ضخمة مستقبلية تهدف إلى ربط المباني والمساكن بخطوط الألياف البصرية والتي تتيح للشركات والمنازل سهولة الاتصال، وتؤسس لبيئة إلكترونية»، متوقفاً أن «تبلغ قيمة المشاريع لتطوير ونشر خدمات الاتصالات وتطبيقاتها نحو 50 مليار ريال في السنوات الخمس المقبلة».

لم تتأثر بالأزمة

حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي، يؤكد الوزير صلاً أن القطاع «تمكّن من مواجهة التحديات التي فرضتها ظروف العولمة الاقتصادية، والتطورات التقنية المتسارعة في هذا القطاع. ومما ساعد على مواجهة تلك التحديات سير القطاع وفق نهج محدد واستراتيجية واضحة المعالم منذ سنوات عدة تقوم على الوضوح والشفافية والعدالة، وتطبيق مبادئ المنافسة في تنظيم الأسواق، وإشراك الأطراف المختلفة في تحديد الرؤى والتوجهات الحالية والمستقبلية. ولذلك نعتقد أن التبعات السلبية للأزمة المالية العالمية كانت محدودة ونسبية

جداً في تأثيرها على نمو قطاع الاتصالات في المملكة، نظراً لأنه لا يوجد تأثير مباشر على صناعة شركات الاتصالات بوصفها من أقل الصناعات اعتماداً على التمويل المصرفي في تمويل منتجاتها، ناهيك عن أن البنية التحتية ومكونات الشبكة الرئيسة للشركات الرئيسة (المشغلين) تكاد تكون مكتملة، كما تدعم الملاة المالية للشركات أي توسعات مستقبلية تحتاجها الشركات لمقابلة الطلب المتزايد على خدماتها.

تحسين المنافسة

هل انعكست الأزمة عجزاً لدى بعض شركات الاتصالات والإنترنت لجهة الإيفاء بالتزاماتها بموجب الرخص التي حصلت عليها؟ وهل هناك إعادة نظر في السياسة التسعيرية جراء ذلك؟ يجيب الوزير صلاً: «حين أقرت الحكومة السعودية سياسة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وضعت نصب أعينها أهمية وضع السياسات المهيئة لفتح الأسواق للمنافسة العادلة، ومن ضمن ذلك أسلوب وأنواع التراخيص التي تهيئ ظروفاً تفاضلية عادلة يعامل وفقها الجميع على قدم المساواة بما يؤدي إلى وجود منافسة مستمرة، ومن ذلك المقابل المالي السنوي للتراخيص الذي يتم تحديده وفق مبادئ سعر السوق. أما المبالغ التي تم دفعها للحصول على الرخص، فهي تتم بناء على منافسة بين مقدمي الطلبات من الشركات، وحسب العروض المالية المقدمة منهم، ولا تحدها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مسبقاً. وجميع الشركات المقدمة للخدمة في المملكة تتمتع بمراكز مالية قوية وكفاءة في الأداء وجودة في مستوى الخدمات وتنوعها. ولقد استطاع الكثير منها تنفيذ التزاماته، وتقديم خدماته على مستوى المملكة بفترات وجيزة. كما أن